الاقتران الديناميكي بين تقلبات الإيرادات النفطية والنمو الاقتصادي الحقيقي في العراق (1992–2024): تحليل لنموذج (ECM)

عامر شبل زيا* [1]

[1] دكتور، معاون مدير سابق، وزارة الثقافة، العراق

amer_zaia@yahoo.com

https://orcid.org/0000-0002-6164-493X

استلم في: 2025/11/28

قبل في: 2025/12/18

نشر في: 2026/01/30

* **المؤلف المرسل**

كيفية الإحالة:

زيا ع. ش. (2026). الاقتران الديناميكي بين تقلبات الإيرادات النفطية والنمو الاقتصادي الحقيقي في العراق (1992-2024): تحليل لنموذج (ECM). *دراسات العدد الاقتصادي*, *17*(1), 63-87. https://doi.org/10.34118/djei.v17i1.4488

الملخص:

تهدف الدراسة لتحليل الاقتران الديناميكي بين الإيرادات النفطية والنمو الحقيقي في العراق للمدة (1992–2024)، بالاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ (ECM) المشتق من الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL). إذ أظهرت نتائج اختبار الحدود وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل. وبينت التقديرات أن الإيرادات النفطية تمثل المحدد الأكثر أثراً في النمو الحقيقي، إذ إن زيادة هذه الإيرادات بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع النمو بنحو 1.19%. كما كشف معامل (ECM) عن سرعة تصحيح عالية بنسبة 51.9% من الاختلالات، بما يقارب العامين لتصحيحها.

إضافة إلى إن النتائج أظهرت أن العجز المالي يؤثر سلباً في النمو الحقيقي، بنسبتين سالبتين هما 0.02–% للأجل الطويل و0.03–% للأجل القصير، بينما بقي أثر سعر الصرف والتضخم والمتغير الوهمي ذو أثر محدود. لتؤكد الدراسة الحالية على الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي وارتفاع هشاشته تجاه تقلبات النفط، فضلاً عن ضعف القاعدة الإنتاجية غير النفطية، بذلك توصي بتعزيز التنويع الاقتصادي وتحسين إدارة المالية العامة.

الكلمات المفتاحية: الإيرادات النفطية، النمو الاقتصادي الحقيقي، الاقتصاد العراقي، نموذج (ECM)، المرض الهولندي، لعنة الموارد.

تصنيف JEL: Q32, O40, O53, C22, Q33, O13.

Dynamic Linkage between Oil Revenue Fluctuations and Real Economic Growth in Iraq (1992–2024): An ECM-Based Analysis

Amer Shebl Zaya*

[1] Dr. Former Deputy Director, Ministry of Culture, Iraq
amer_zaia@yahoo.com
https://orcid.org/0000-0002-6164-493X

Received: 28/11/2025

Accepted: 18/12/2025

Published: 30/01/2026

* ***Corresponding Author***

Citation*:*

CC BY NC

Abstract

This study aims to analyze the dynamic coupling between oil revenues and real economic growth in Iraq over the period 1992–2024, using an Error Correction Model (ECM) derived from the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) framework. The bounds test results indicate the existence of cointegration among the variables, confirming a stable long-run equilibrium relationship. The estimates reveal that oil revenues constitute the most influential determinant of real growth, as a 1% increase in oil revenues leads to a 1.19% rise in real economic growth. The ECM coefficient further indicates a strong adjustment mechanism, correcting 51.9% of short-run disequilibria within an adjustment period of nearly two years.

Additionally, the findings show that fiscal deficits exert a negative impact on real growth, with long- and short-run elasticities of –0.02% and –0.03%, respectively. Meanwhile, the effects of the real exchange rate, inflation, and the dummy variable remain limited. The study underscores the rent-dependent structure and high vulnerability of the Iraqi economy to oil shocks, alongside the weakness of its non-oil productive base. It therefore recommends enhancing economic diversification and improving fiscal management.

Keywords: Oil Revenues; Real Economic Growth; Iraqi Economy; ECM Model; Dutch Disease; Resource Curse.

JEL classification codes: Q32, O40, O53, C22, Q33, O13.

مقدمة:

يعد الاقتصاد العراقي نموذجاً واضحاً لاقتصاد ريعي يعتمد بصورة شبه كلي على سوق النفط العالمية، الأمر الذي يجعل الناتج الحقيقي عرضة للصدمات الخارجية ومساراً غير مستدام للنمو الاقتصادي. حيث على مدى العقود الثلاثة الماضية تزايد ارتباط النشاط الاقتصادي بمستوى الإيرادات النفطية، في ظل ضعف القاعدة الإنتاجية غير النفطية وتراجع قدرتها على توليد قيمة مضافة حقيقية.

لقد رافق ذلك هشاشة عالية في المالية العامة، وتذبذب في مستويات الإنفاق الحكومي، ما أدى إلى تضخيم أثر التقلبات النفطية على الدورة الاقتصادية في العراق. وفي ضوء هذه الاختلالات الهيكلية فإنه تبرز الحاجة إلى تحليل ديناميكية الاقتران بين الإيرادات النفطية والنمو الحقيقي باستخدام نموذج قياسي حديث نسبياً قادر على كشف التفاعلات قصيرة وطويلة الأجل. لذلك تأتي الدراسة الحالية محاولة تقديم إطار تحليلي يساهم في فهم آليات انتقال الريع النفطي إلى الاقتصاد العراقي، وتحديد طبيعة ومستوى اعتماده على النفط كمحرك رئيس للنشاط الاقتصادي.

أهمية الدراسة

تنبع الأهمية من كون الدراسة تقدم فهماً كمياً عبر تحليل نموذج قياسي متمثل بـ (ECM)، يبين ويحلل مدى تأثر النمو الحقيقي في العراق بالتقلبات النفطية، ويكشف عن طبيعة القنوات المالية وسعر الصرف التي تنقل الأثر إلى الاقتصاد، في ظل شبه غياب لقاعدة إنتاجية قوية. كما ترتبط أهمية الدراسة بالحاجة لدعم صناع القرار الاقتصادي في بناء سياسات مالية واقتصادية مضادة للتقلبات النفطية.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة للأتي:

1. تقدير الاقتران الديناميكي قصير وطويل الأجل بين الإيرادات النفطية والنمو الحقيقي في العراق، باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) المشتق من نموذج (ARDL) بعد التحقق من وجود التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة.
2. تحديد دور القنوات المالية وسعر الصرف الحقيقي في انتقال أثر التقلبات النفطية إلى النشاط الاقتصادي الحقيقي في العراق.
3. اختبار فيما إذا كان الاقتصاد العراقي يعاني ملامح المرض الهولندي ولعنة الموارد.

مشكلة الدراسة

تتمثل المشكلة في أن الاقتصاد العراقي يعتمد بصورة مفرطة على إيرادات النفط، مما يجعل النمو الحقيقي غير مستقر ويتقلب تبعاً لدورات أسعار النفط، في ظل ضعف القطاعات الإنتاجية غير النفطية وعجزها عن توليد نمو مستقل.

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها "أن الإيرادات النفطية تؤثر بشكل معنوي ومباشر في النمو الحقيقي في العراق، عبر القنوات أسعار النفط والأوضاع المالية، وأن التغير في هذه الإيرادات يمثل المحدد الرئيس لحركة الناتج الحقيقي في الأجلين القصير والطويل.

حدود الدراسة

تغطي الدراسة العراق الحدود الزمنية المتمثلة بالمدة من عام 1992 إلى عام 2024، واعتماداً على بيانات سنوية رسمية. فضلاً عن الحدود المكانية لدراسة الاقتصاد العراقي، عبر الاعتماد على الحدود الموضوعية له باستخدام المتغيرات الرئيسة المتمثلة بـ: النمو الاقتصادي الحقيقي، الإيرادات النفطية الحقيقية، رصيد الإقراض/الاقتراض الحكومي (الوضع المالي)، سعر الصرف الحقيقي، التضخم، الصدمة الهيكلية للاضطرابات الأمنية وعدم الاستقرار السياسي (وهو المتغير الوهمي DUM). كما تقتصر الدراسة على استخدام أدوات التحليل القياسي لنموذج

(ECM) المشتق من (ARDL) بعد إيجاد نتائج اختبار التكامل المشترك، لتقدير ديناميكية العلاقات بين متغيرات الدراسة.

1. المدخل النظري لتأثير الإيرادات النفطية في الاقتصاد

1. 1. نظرية المرض الهولندي Dutch Disease

يعود تداول مصطلح "المرض الهولندي" إلى مقالة نشرت في مجلة The Economist في عام 1977، من تم تطوير المقال إلى دراسة نشرت في عام 1982. حيث تم وصف التدهور الذي لحق بقطاع الصناعات التحويلية في هولندا بعد اكتشافات الغاز الطبيعي الهائلة في حقل جرونينجن Groningen خلال فترة الستينيات من القرن الماضي (Corden & Neary, 1982).

إذ إن استخدم هذا المصطلح لوصف الآثار الاقتصادية السلبية التي قد تترتب نتيجة التدفق المفاجئ والكبير للعملات الأجنبية، بسبب حدوث طفرة في صادرات مورد طبيعي (كالنفط أو الغاز الطبيعي أو المعادن). "حيث إن التدفق المتزايد للموارد المالية والاقتصادية نتيجة الطفرة في ريع الموارد الطبيعية يقود إلى رفع القيمة الحقيقية للعملة المحلية، وتدني مساهمة القطاعات الاقتصادية المصدرة غير الريعية (مثل التصنيع أو الزراعة)، كما تؤدي إلى تغير في الهيكل الاقتصادي نحو القطاعات غير المتداولة تجارياً" (Gylfason, Herbertsson, & Zoega, 1999).

بالتالي ممكن تعريف مصطلح المرض الهولندي "بأنه ظاهرة اقتصادية تفسر كيف يمكن لارتفاع الإيرادات في قطاع قابل للتداول Tradable Sector ضيق (كالنفط) يمكن أن يؤدي إلى تدهور تنافسية القطاعات القابلة للتداول الأخرى (كالصناعة والزراعة)، مما يهدد تنويع الهيكل الاقتصادي المحلي" (Mien & Goujon, 2022). حيث تعمل الاكتشافات الكبيرة للموارد الطبيعية أو الارتفاع الحاد في أسعارها إلى تراجع الإنتاجية والتنافسية في القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال قناتين رئيسيتين هما (Corden & Neary, 1982):

أ. قناة الإنفاق للإيرادات: حيث تؤدي زيادة تدفقات الإيرادات من العملة الأجنبية والمتحصلة من بيع الموارد الطبيعية (منها النفط والغاز الطبيعي) وتصديرها إلى زيادة الإنفاق الحكومي والخاص، مما يرفع الطلب على السلع والخدمات المحلية والمستوردة، مما يسبب التضخم في المستوى العام للأسعار، نتيجة عدم قدرة القطاعات السلعية والخدمية على تلبية الزيادة المفاجئة في الطلب (Abdlaziz, Naseem, & Slesman, 2018).

ب. قناة انتقال الموارد: إن زيادة إنتاج الموارد يؤدي إلى رفع الأجور والأرباح في القطاع غير القابل للتداول Non-Tradable، مما يجذب رأس المال البشري والمادي بعيداً عن القطاعات الأخرى (كالصناعات التحويلية والزراعة). بعبارة أخرى يمكن أن يؤدي ارتفاع الأجور في القطاع المنتج للمورد الطبيعي (زيادة إنتاج النفط أو الغاز) والقطاع غير القابل للتداول إلى زيادة في تكاليف الإنتاج في القطاعات الأخرى القابلة للتداول (كالتصنيع). وهذا يجعل السلع المصنعة محلياً أكثر تكلفة وأقل تنافسية في الأسواق العالمية. مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي Real Exchange Rate Appreciation، والذي تعتبر الآلية المركزية للمرض الهولندي (Reisinezhad, 2024).

حيث إن تضخم الأسعار المحلية وارتفاع قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية (بسبب تدفق العملة الأجنبية من الصادرات النفطية)، يجعل الصادرات غير النفطية أكثر كلفة ويجعل الواردات أرخص، مما يضر بميزان الحساب الجاري للقطاعات الأخرى (Kai & Lee, 2023). حيث إن الإيرادات الريعية المتأتية من إنتاج الموارد الطبيعية قد تنعكس كصدمة تجارية سلبية، تظهر كعجز في الميزان التجاري والالتزامات المالية تجاه العالم الخارجي (Cust, Devarajan, & Mandon, 2022).

قد تتجاوز تأثيرات المرض الهولندي من مجرد انخفاض في الصادرات غير النفطية لتشمل تداعيات هيكلية في الأجل الطويل، منها:

- ✓ **انكماش التصنيع De-industrialization:** وهو الأثر الأكثر وضوحاً، حيث يتضاءل حجم وأهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد (Palma, 2008).
- ✓ **التخلف الهيكلي Structural Backward-ness:** قد يصبح الاقتصاد أحادياً نتيجة الاعتماد المفرط على مصدر دخل واحد (كالريع النفطي Oïl Rent)، مما يجعله عرضة لتقلبات وتقلبات الأسواق العالمية (Mien & Goujon, 2022).
- ✓ **فقدان التعلم والابتكار Loss of Learning and Innovation:** يفقد القطاع الصناعي الذي يعزز الإنتاجية Productivity والابتكار التكنولوجي Technological Innovation دوره، وهو ما يشكل تحدياً منهجياً لتنمية رأس المال البشري (Reisinezhad, 2024).
- ✓ **زيادة عدم المساواة Increased Inequality:** غالباً ما يؤدي توجيه الريع إلى فئة محدودة إلى زيادة التفاوت في الدخل وتدهور العدالة التوزيعية (Mien & Goujon, 2022).

بذلك عندما يشهد الاقتصاد طفرة مفاجئة في قطاع ما (في الغالب تنتج الطفرة في الثروات الطبيعية) يؤدي إلى إيرادات أجنبية كبيرة تدفع إلى تقدير العملة المحلية بقيمة حقيقية مرتفعة، مما يضعف تنافسية القطاعات التصديرية غير المرتبطة بالموارد الطبيعية، ويؤدي إلى انكماش صناعات التصدير. كما قد يتحول هيكلية الاقتصاد إلى اعتماد أحادي (المورد / الريعي)، مع تراجع الابتكار والتعلم في القطاعات الاقتصادية المتضررة، وزيادة التفاوت الاقتصادي نتيجة تركز الريع.

1. 2. نظرية لعنة الموارد Resource Curse

تشير نظرية لعنة الموارد "إلى المفارقة التي تظهر أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية كثيراً ما تسجل أداءً اقتصادياً ومؤسسياً أضعف من نظيراتها الأقل ثراءً بالموارد". حيث بدلاً من تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة Sustainable Economic Development فإن تدفق الإيرادات الريعية تؤدي إلى تباطؤ النمو وتراجع مساهمة القطاعات الاقتصادية (Van Der Ploeg & Poelhekke, 2016; Venables, 2016). بذلك فإن العلاقة السببية Causal Relationship بين الموارد المالية المتحصلة من وفرة الموارد الطبيعية والتنمية والنمو الاقتصادي المستدام هي علاقة سلبية.

يعد الأكاديمي (Auty, 1993) أول من صاغ وعمم مصطلح "لعنة الموارد Resource Curse" بصورة منهجية، إذ يمثل الأساس الفكري الذي انطلقت منه الأدبيات اللاحقة في الاقتصاد السياسي للتنمية. حيث يقدم أطروحة مفادها أن وفرة الموارد الطبيعية في الاقتصادات المعتمدة عليها، ولا سيما الدول الريعية الغنية بالنفط أو المعادن، تواجه عدد من الصعوبات الهيكلية في تحقيق التنمية المستدامة في الأجل الطويل، أي أن هنالك تأثير سلبي لضخامة الموارد المالية (الإيرادات) ومعدلات نمو تلك الاقتصادات، يعود ذلك لضعف توجيه هذه الموارد نحو القطاعات غير الإنتاجية، وميل السياسة المالية العامة نحو التوسع الإنفاق غير المنتج، وضعف العلاقة الضريبية بين الدولة والمجتمع المنتج، وتأثيرات التقييم المرتفع لقيمة سعر الصرف الحقيقي، مما أدى لتقلص القدرة التنافسية للصادرات غير النفطية.

بعدها قدم الاقتصاديان (Sachs; Warner, 1995) نموذج قياسي لعلاقة الواردات المالية وأداء النمو الاقتصادي الذاتي في الاقتصادات التي تتمتع بوفرة كبيرة من الموارد الطبيعية، من خلال دراسة وتحليل نمو نسبة صادرات هذه الموارد إلى الناتج المحلي الحقيقي

(100=1971) خلال المدة (1971–1989)، حيث أظهر النموذج القياسي وجود علاقة سلبية بين وفرة الموارد الطبيعية ونمو اقتصادات الدول بشكل أقل. حيث ضم النمو متغيرات تحكم هامة هي الدخل الفردي الأولي وسياسة التجارة والكفاءة الحكومية ومعدلات الاستثمار. ليفسر بهذا النموذج كيف تؤثر وفرة الموارد الطبيعية بشكل سلبي في نمو الاقتصاد الحقيقي عبر قنوات التجارة وكفاءة البيروقراطية.

مما سبق يتبين أن هنالك آليات لكيفية انتقال أثر لعنة ريع الموارد إلى الهيكل الاقتصادي، وهي كالأتي:

أ. **الآليات الاقتصادية:** تتركز على تشوه الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الريعي عبر:

- **المرض الهولندي:** إن تدفق العوائد الريعية إلى تقدير العملة المحلية بقيمة حقيقية مرتفعة، مما يؤدي إلى فقدان القدرة التنافسية للصادرات غير النفطية (الصناعة والزراعة)، ليقود إلى إزالة التصنيع ليعيق التنوع الاقتصادي.
- **تقلبات الأسعار:** تؤدي تقلبات أسعار السلع الأولية إلى تقلبات الإيرادات العامة ومستويات الإنفاق، لينعكس سلباً في اضرار الاستقرار الاقتصادي الكلي والتخطيط طويل الأجل (Sachs & Warner, 2001; van der Ploeg, 2011).

كما أن الاعتماد الريعي المفرط يخلق هشاشة مالية واقتصادية ناتجة عن تقلبات أسعار السلع العالمية، وهو ما يضعف الاستثمار في القطاعات الإنتاجية (Badeeb, Lean, & Clark, 2017).

ب. **الآليات السياسية والمؤسسية:** تعد هذه الآليات هي الأكثر أهمية في الأدبيات الحديثة، حيث تركز على تأثير الإيراد الريعي على طبيعة الحكم السياسي والتوجيه المؤسساتي، وكما موضح بالأتي:

- **الاستخلاص الريعي:** يؤدي وجود إيرادات ريعية ضخمة وسهلة التجميع لتحفيز النخب والجهات المؤسساتية على استخلاص هذه الإيرادات بدلاً من القيام بالعمليات والأنشطة الإنتاجية، واتباع سلوك تبذيري، واستشراء ظاهرة الفساد الإداري والمالي، مما يضعف من جودة الحكم الحكومي في كفاءة الإنفاق العام الرشيد عبر مؤسساته التنظيمية والتنفيذية لتكون لها انعكاسات اقتصادية سلبية على النمو والتنمية المستدامة (Mehlum, Moene, & Torvik, 2006; Ross, 2015).
- **انتشار الاستبدادية Authoritarianism:** إن الاعتماد على الإيرادات الريعية يضعف الحوافز التطويرية للنظم الضريبية الفعالة، وتقليل الحاجة الحكومية لفرض ضرائب على الأفراد، مما يكسر العقد الاجتماعي بين التمثيل والمساءلة. حيث إن الحكومة التي لا تعتمد على الضرائب لا تشعر بالحاجة إلى مساءلة المواطنين، مما يضعف الديمقراطية . فقد أظهرت دراسات حديثة أن ضعف المؤسسات الديمقراطية هو العامل الوسيط الأهم الذي يحول الثروة الطبيعية من نعمة إلى لعنة (Andersen & Aslaksen, 2013; Cust, James; Mihalyi, David, 2017).

ت. **الآليات الاجتماعية والصراعية:** ترتبط لعنة الموارد بزيادة خطر عدم الاستقرار الأمني والصراعات، حيث إن توفر ضخامة الإيرادات الريعية مصدر تمويل سهل لحركات التمرد أو الصراعات السياسية ، مما يزيد من عدم استقرار الأنظمة القائمة ويطيل من أمد الصراعات الأهلية من أجل السيطرة على منابع الموارد الطبيعية (Collier & Hoeffler, 2004).

كما إن الأدلة التجريبية أظهرت أن الاقتصادات المعتمدة على النفط غالباً ما تواجه ما يعرف بـ "الفقدان المعرفي الهيكلي Structural Learning Loss، نتيجة

انخفاض الاستثمار في رأس المال البشري (van der Ploeg, 2011)، مما يزيد من مستويات انخفاض التنمية البشرية لتنعكس على المستوى المعاشي.

يشار إلى إن لعنة الموارد لا تعد امراً محتوماً على الاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية، حيث إن الاقتصادات ذات المؤسسات القوية تستطيع أن تحول الموارد الريعية إلى أداة للتنمية الاقتصادية المستدامة من خلال الحوكمة الرشيدة Good Governance، وصناديق الثروة السيادية Sovereign Wealth Funds، واستثمار الإيرادات في رأس المال البشري Human Capital (Robinson, Torvik, & Verdier, 2006; Venables, 2016; Ross, 2012). إذ إن الاستراتيجية الأكثر فاعلية هي في تبني سياسات مالية مضادة للتقلبات Countercyclical Fiscal Policies، وربط جزء من الإيرادات النفطية بالاستثمار في قطاعات إنتاجية غير نفطية (Hodler, Lechner, & Raschky, 2023).

يتضح مما سبق أن نظرية المرض الهولندي هي جزء من نظرية لعنة الموارد، إذ إن المرض الهولندي هو يوصف كواحدة من أهم الآليات الاقتصادية التي تساهم في إحداث لعنة الموارد. حيث عندما تدمر الإيرادات النفطية القطاع الصناعي فإن الاقتصاد المحلي يفقد أهم محرك للنمو الحقيقي، والذي يقوم على الإنتاجية والابتكار، وهذا يقود إلى التخلف الهيكلي وهو جوهر نظرية لعنة الموارد.

2. مراجعة الأدبيات

يضاف إلى ما سبق من أدبيات المدخل النظري وجود مجموعة من الدراسات الأكاديمية والبحثية الحديثة والتي تطرقت إلى موضوع الدراسة الحالية. منها دراسة (بلقاسمي و بلقاسم، 2015) التي هدفت قياس أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، إذ إن المحروقات تمثل ثلث الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1990–2014)، لذلك فإن أي تقلبات نفطية خارجية سوف تنعكس على معدلات النمو الاقتصادي، ولقياس هذا الأثر فقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي فترات الإبطاء الموزعة Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL). لتتوصل الدراسة إلى أن أي تغير إيجابي في أسعار النفط بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.20%.

وفي دراسة (سفر و ظاهر، 2020) فقد بين أن تقلبات الإيرادات النفطية هي من أهم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي العراقي خلال المدة (2004–2018)، يضاف إلى هذه العوامل سعر الصرف والديون الخارجية والانفتاح التجاري. وقد اعتمدت الدراسة نموذج المتغيرات المتعددة، لتتوصل إلى وجود علاقة إيجابية بين إيرادات النفط ونمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق، إذ عند حدوث تغير إيجابي في هذه الإيرادات (بسبب ارتفاع أسعار النفط) بسبة 1%، فإن ذلك يؤدي إلى نمو الناتج بنسبة 1.02%. كما إن حدوث تغيرات في سعر الصرف يزيد من الناتج بنسبة 2.6%، وفي حالة اتباع الاقتصاد سياسة الانفتاح التجاري فإن نسبة التأثير في الناتج ستكون 0.8%، أما تأثير الديون الخارجية سوف يكون سلبي فعند زيادتها فإن الناتج سوف ينخفض بنسبة 1.02%.

كما قام الباحثون (سليمان، العبدلي، و محمد، 2023) بدراسة حول وجود مساهمة الإيرادات النفطية في تحقيق النمو لقطاعات الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004–2020)، إذ خلال هذه المدة شكلت هذه الإيرادات أكثر من 90% من مجموع الإيرادات العامة في الموازنة الفيدرالية للعراق. حيث توصلت الدراسة إلى إن الإيرادات النفطية لم تساهم بشكل فعال في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية، فقد تراجعت نسب مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي العراقي من 6.9% إلى 0.5%، وفي إجمالي تكوين رأس المال الثابت انخفضت النسب من 2.1% إلى 0.2%. كما تذبذبت نسب مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي ما بين (0.1%–2.9%)، وتذبذبت هذه المساهمة للقطاع في تكوين رأس المال الثابت

ما بين (1.7%–6.9%). السبب في ذلك حسب الدراسة إلى العلاقة السببية السلبية ما بين الإيرادات النفطية ومتغيرات الناتج والاستثمار.

ودراسة (Fadare, Oladipo, & Agama, 2025) استخدمت نموذج (ARDL) لقياس أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط مع التركيز على الاقتصاد النيجيري للمدة (1996–2022)، من خلال قياس أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ (أسعار النفط، الإيرادات النفطية، الإنفاق الحكومي، رأس المال الثابت، مؤشر جودة المؤسسات) في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باعتباره المتغير التابع. لتتوصل الدراسة إلى وجود علاقة معنوية إحصائياً بين أسعار النفط والإيرادات النفطية وبين النمو الاقتصادي الحقيقي النيجيري في الأجل القصير، حيث إن حوالي 79.6% تفسر التغيرات في الناتج بسبب تقلبات أسعار النفط، أما الإيرادات النفطية المتأخرة زمنياً فقد كانت أكثر دلالة إحصائياً في التأثير الإيجابي في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 22.97%، وبدلالة 0.0063. أما في الأجل الطويل فقد بين اختبار الحدود Bound test إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، فعند مستوى المعنوية 5% كانت نتيجة اختبار 2.9 وهي أعلى من قيمتي (0)I و(1)I البالغتان 1.3 و2.3 على التوالي. كما سجل معامل تصحيح الخطأ (ECM) قيمة سالبة بلغت 1.2–، وذو معنوية إحصائية عند مستوى 5% وبقيمة 0.0089.

تتميز الدراسة الحالية عن الأدبيات السابقة في أنها ذات منهجية وتحليلية شاملة بتغطية زمنية تغطي أكثر الفترات اضطراباً في الاقتصاد العراقي، ليتم ذلك من خلال ادخال قنوات الانتقال الرئيسية للريع النفطي في نموذج قياسي ديناميكي، يعمل على دمج متغيرات نفطية ومالية ونقدية وأمنية–سياسية، من أجل أعطاء تفسير هيكلي أشمل لمحددات النمو الحقيقي في العراق.

فضلاً عن إن استخدام نموذج (ECM) يساعد على إبراز الدور المحوري لأثر متغيرات الدراسة في النمو الحقيقي في العراق، إذ يتميز هذا النموذج بدقة نتائجه في الأجلين القصير والطويل، والذي يكشف إن تقلبات الإيرادات النفطية هو المؤثر المهيمن على الاقتصاد العراقي. كما تساعد الدراسة الحالية على تشخيص وجود هشاشة في الاقتصاد وربط فرضيات المرض الهولندي ولعنة الموارد بالواقع الاقتصادي في العراق، بما يعد إضافة نوعية في فهم تأثر التراجع الإنتاجي بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد المحلي.

3. المنهجية: مرحلة التوصيف والاختبارات التشخيصية الأولية

تعتمد الدراسة على منهجية قياسية قائمة على تحليل السلاسل الزمنية، بهدف قياس الاقتران الديناميكي بين الإيرادات النفطية والنمو الحقيقي في العراق خلال المدة (1992–2024). حيث تعد الدراسة الحالية تطبيقية–تحليلية Applied Analytical Study، تعتمد على نموذج قياسي حديث نسبياً، يساعد على تقدير تفاعل المتغيرات الاقتصادية المختارة عبر الزمن. إذ تم استخدام منهج ديناميكي يتيح تفسير الاستجابات قصيرة وطويلة الأجل للمتغيرات المدروسة، بالاعتماد على بيانات سنوية رسمية لهذه المتغيرات، وقد تم الحصول عليها من مصادر محلية ودولية رسمية وموثوقة.

لذلك فإن المرحلة الأولى التوصيف للمتغيرات الاقتصادية العراقية خلال مدة الدراسة، من ثم إجراء اختبارات تشخيصية أولية (قبل التقدير Pre-Estimation) ، من أجل تحديد النموذج القياسي الملائم للدراسة.

3. 1. توصيف متغيرات الدراسة

من أجل دراسة وتحليل الاقتران الديناميكي بين تقلبات الإيرادات النفطية والنمو الحقيقي في العراق فقد اعتمدت الدراسة على معدلات التغير أو النمو السنوي

للسلاسل الزمنية من عام 1992 إلى عام 2024، لعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية للعراق، مما يوفر عينة من 33 مشاهدة، إذ تم اختيار هذه المدة من أجل تغطية مراحل مختلفة تخص التطور الاقتصادي العراقي قبل العقوبات الاقتصادية وبعدها.

حيث تم الحصول على بيانات السلاسل الزمنية من مصادر متعددة محلية ودولية موثوقة إحصائياً ورسمية تشمل كل من:

(البنك المركزي العراقي، 2000–2024)، (وزارة التخطيط العراقية، 1992–2023)، (وزارة التخطيط العراقية، 2000–2023)، (IMF, 1992-2024)، (WB, 1992-2024)، (أوابك، 2000–2024)، (IEA, 2000-2023)، (The Fed, 2004-2024)، (The Fed, 2000-2025).

لقد تم توصيف المتغيرات الاقتصادية ومبررات اختيارها للنموذج القياسي في الملحق (1).

حيث إن هذه المتغيرات هي عبارة عن مجموعة متكاملة للتعبير عن الاقتصاد العراقي، إذ تغطي أبعاد متعددة المتمثلة بـ (الريع، النمو، آليات نقل السياستين المالية والنقدية، الاضطرابات الهيكلية).

يشار إلى إن هذه المتغيرات (عدا المتغير الوهمي) قد تم تحويلها من صيغتها الرقمية الأصلية إلى الصيغة اللوغاريتم الطبيعي Natural Logarithm (ويرمز له بالـ ln(x)) لكل متغير، لتصبح (LNRGDP, LNROR, LNFB, LNRER, LNINF). إن الهدف من التحويل اللوغاريتمي هو الحصول على نتائج أكثر دقة حسب المعايير الإحصائية والقياسية والاقتصادية. إذ يساهم هذا التحويل في تحسين خصائص النموذج المراد تقديره ليعالج عدة مشكلات إحصائية وقياسية شائعة في البيانات الاقتصادية، من أبرزها: معالجة مشكلة التباين غير المتجانس Heteroskedasticity، وجعل توزيع التقديرات أقرب إلى التوزيع الطبيعي Normal Distribution، فضلاً عن التخفيف من تأثير القيم المتطرفة Outliers (Wooldridge, 2016).

3. 2. الاختبارات وتحديد النموذج قبل التقدير Pre-Estimation Tests

3. 2. 1. اختبار السكون Stationarity Test

يتم في هذه المرحلة من الدراسة التأكد من صلاحية السلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج القياسي وتحديد درجة تكامل المتغيرات Order of Integration. وإن ذلك سيتم عبر إيجاد نتائج اختبارات السكون، والتي من أهما: اختباري ديكي–فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller (ADF)، وفيلبس–بيرون Phillips–Perron (PP)، إذ كل اختبار يفحص وجود وجود جذر الوحدة Unit Root، وذلك لتفادي مشكلة الانحدار الزائف Spurious Regression، ويضمن خلو النموذج من الارتباط الذاتي للبواقي Autocorrelation (Brooks, 2019).

حيث اعتمد معيار الحكم على نتائج الاختبارين لقيم الاحتمالية p-values عند مستوى معنوية 5% (0.05)، إذ عندما تكون القيمة الاحتمالية أقل من 0.05، فإنه يتم رفض فرضية العدم H_0 التي تنص على وجود جذر وحدة، ويعد المتغير ساكناً زمنياً Stationary. بينما القيمة الاحتمالية الأكبر من 0.05 تؤدي إلى رفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، بالتالي فإن المتغير يكون غير ساكن Non-Stationary عبر الزمن.

لقد تم توضيح نتائج الاختبارين للمتغيرات الاقتصادية المختارة في الملحقين (2 و3).

أظهرت نتائج القيم الاحتمالية .Prob لاختباري (ADF) و(PP) الواردة في الملحقين (2 و3) للسلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات المدروسة أنها تتسم بدرجات تكامل مختلطة Mixed Order of Integration. فقد بينت النتائج أن متغير المالية العامة قد كان سكناً عند

المستوى I(0) للصيغ الثلاثة الموضحة في الملحقين وللاختبارين (ADF) و(PP).

كما إن نتائج المتغير LNRGDP قد كان ساكن عند المستوى I(0) للصيغتين (Intercept, Trend & Intercept) للاختبارين، إذ كانت نتائج p-values أقل من 5%. أما المتغير LNROR فقد كان غير ساكن عند المستوى I(0) حسب نتائج اختبار ADF، حيث كانت نتائج p-values أكبر من 5%. ولكن حسب اختبار (PP) قد كان ساكن عند المستوى I(0) للصيغتين (Intercept, Trend & Intercept)، إذ كانت نتائج p-values أقل من 5%. وباقي المتغيرات قد كانت غير ساكنة عند I(0) للصيغ الثلاثة، إذ كانت نتائج p-values أكبر من 5%، لذا يتم رفض فرضية العدم ليشير إلى وجود جذر الوحدة.

بعد إيجاد الفرق الأول I(1) للصيغ الثلاثة (كما ورد في الملحق 2) وللمتغيرات (LNRGDP, LNROR, LNRER, LNINF) فقد أصبحت ساكنة، إذ إن نتائج p-values لهذه المتغيرات قد كانت أقل من 5%، عليه يتم قبول فرضية العدم ليشير إلى عدم وجود جذر الوحدة.

بناءً على ما سبق فإن نتائج المتغيرات المدروسة قد تباينت بين السكون عند المستوى I(0) والفرق الأول I(1) ، عليه فإن درجة التكامل تعد مختلطة ما بين I(0) و I(1). كما تعكس نتيجة اختبار السكون أن بعض المتغيرات (مثل النمو الاقتصادي) تتسم بتقلبات مؤقتة، بينما تتأثر متغيرات أخرى (كالإيرادات النفطية وسعر الصرف) بتقلبات دائمة تترك أثراً هيكلياً مستمراً في الاقتصاد العراقي.

3. 2. 2. تحديد النموذج القياسي الأنسب

نظراً لأن درجة التكامل تعد مختلطة (I(0) و I(1)) فإن نموذج (ARDL) هو الخيار المنهجي السليم في تقدير العلاقة المراد قياسها. إذ إن هذا النموذج هو إطار قياسي مرن قدمه Pesaran في عام 1981 للتطبيق على سلاسل زمنية غير ساكنة، ومن ثم قام بتطويره مع كل Shin, & Smith في عام 2001، وذلك من أجل اختبار التكامل المشترك لتقدير العلاقة طويلة الآجل (Pesaran, Shin, & Smith, 2001). بذلك يتم في نموذجه المطور دمج خصائص الانحدار الذاتي Autoregressive مع المتجهات المتباطئة في نموذج ديناميكي أكثر عمومية، بما أوجد نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) عند السلاسل الزمنية المتكاملة عند المستوى I(0) أو عند الفروق I(1)، أو المزيج بينهما (Gujarati, 2014).

وتكمن ميزة نموذج (ARDL) في قدرته على معالجة الأتي (Binuomote, Odeniyi, & Farayola, 2012):

أ. **درجات التكامل المختلط:** إن هذا النموذج لا يفرض شرط تحقيق السكون عند الدرجة I(1) لجميع المتغيرات المدروسة، كما في نموذج (VECM). حيث يمكن لنموذج (ARDL) اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds Test ، حتى لو كانت المتغيرات ساكنة عند المستوى I(0) أو الفرق الأول I(1) أو المزيج بينهما.

ب. **العينات الصغيرة:** يعطي النموذج تقديرات كفوءة وأفضل النتائج عند التعامل مع سلاسل زمنية صغيرة، وتكون المقدرات غير متحيزة (Siddiki, 2010).

ت. **تقدير العلاقات الديناميكية:** يسمح نموذج (ARDL) بالتقدير المتزامن للعلاقة طويلة الأجل Long-Run Relationship والعلاقة قصيرة الأجل Short-Run Dynamics.

يتم التعبير عن نموذج (ARDL) العام الذي يربط متغيراً تابعاً Y_t بـ k من المتغيرات المستقلة $X_{i,t}$، إذ تبنى المعادلة العامة (p, q) للنموذج كدالة لتباطؤات المتغير التابع (p) والتباطؤات الموزعة للمتغيرات المستقلة (q)، كما مبين بالأتي (Brooks, 2019):

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \emptyset_i \, Y_{t-i} + \sum_{j=1}^{k} \sum_{l=0}^{q_j} \beta_{j,l} \, X_{j,t-l} + \varepsilon_t \quad \dots\dots (1)$$

حيث إن: Y_t: يمثل المتغير التابع في الزمن (t). $X_{j,t}$: هو المتغير المستقل رقم (j) في الزمن (t). p: الحد الأمثل لتباطؤات المتغير التابع (Y). q_j: هو العدد الأمثل لتباطؤات المتغير المستقل رقم (j). α_0: يمثل الثابت (Intercept). $\emptyset_i$: هي معاملات التباطؤ للمتغير التابع. $\beta_{j,l}$: معاملات التباطؤ الموزعة للمتغيرات المستقلة. ε_t: حد الخطأ العشوائي Error Term.

وعند وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة (علاقة توازنية طويلة الأجل) فإنه يتم اشتقاق نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model (ECM) في الأجل القصير من نموذج (ARDL)، حيث يتيح نموذج (ECM) الفصل بين ديناميكيات الأجل القصير (الاستجابة الفورية للتقلبات) وعلاقات الأجل الطويل (التوازن الأساسي).

ويعد نموذج (ECM) "أحد النماذج القياسية الديناميكية في تحليل السلاسل الزمنية، حيث إنه يستخدم في ربط سلوك المتغيرات الاقتصادية في الأجل القصير مع اتجاهها نحو التوازن طويل الأجل". وإن وظيفته الأساسية قياس الانحراف أو الاختلال الذي حدث في العلاقة التوازنية طويلة الأجل خلال الفترة السابقة (Engle & Granger, 1987).

يكون القسم العلوي من تقدير نموذج (ECM) موضح لتأثيرات التغيرات Differences للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع (ΔLNRGDP)، أي الديناميكية أو العلاقة قصيرة الأجل Short-Run Dynamics بينهم. والقسم السفلي للنموذج يمثل الجزء الأهم في تقديره، حيث معامل تصحيح الخطأ COINTED ، الذي يقيس سرعة تصحيح أو تعديل المتغير التابع من سلوكه في الفترة الحالية للعودة إلى مسار التوازن طويل الأجل.

يمكن التعبير عن نموذج (ECM) بالصيغة الرياضية الأتية (Pesaran, Shin, & Smith, 2001):

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p-1} \gamma_i \, \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=1}^{k} \sum_{l=0}^{q_j-1} \delta_{j,l} \, \Delta X_{j,t-l} + \lambda \, ECM_{t-1} + \varepsilon_t \quad \dots\dots (2)$$

حيث إن: $\Delta Y_t, \Delta X_{j,t-l}$: تكون معاملات الأجل القصير، فتمثل التأثيرات القوية التي تقيس استجابة المتغير التابع للتغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة في الأجل القصير. ECM_{t-1}: هو المتغير المصحح للخطأ ، فهو بواقي النموذج طويل الأجل (أي الانحراف عن التوازن في الفترة السابقة). أما λ: يمثل معامل تصحيح الخطأ (ECT) ، الذي يجب أن يكون سالب وذو دلالة إحصائية (Prob. < 0.05)، وتكون قيمته ما بين 0 و -1.

3. 2. 3. تحديد فترة التباطؤ الأمثل Optimal Lag Selection

يعد تحديد عدد التباطؤات الأمثل خطوة منهجية حاسمة لضمان صحة التوليفة القياسية المثلى للنموذج، والتي تقلل الخطأ وتضمن كفاءة التقدير. لذلك تم تطبيق معيار Akaike Information Criterion (AIC)، الذي يعتبر المعيار الأفضل لتحديد فترة التباطؤ الأمثل، بسبب تعامله الفعال مع حجم العينة. وقد تم توضيح نتائج هذا المعيار بالشكل (1) الأتي:

شكل 1: عرض نتائج فترة التباطؤ المثلى

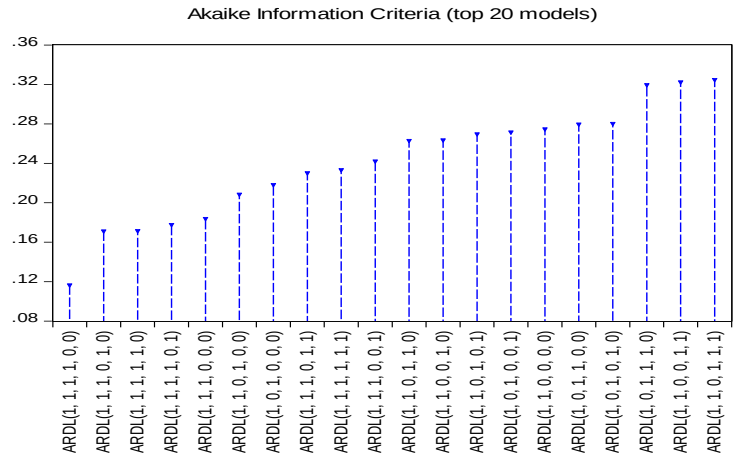

المصدر: تم اعداد الشكل من قبل الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 13.

بناءً على النتائج الموضحة في الشكل (1)، والتي تظهر مقارنة بين جميع التوليفات المحتملة فقد تم اختيار التوليفة التي حققت أقل قيمة لمعيار (AIC)، وهي ARDL(1, 1, 1, 1, 0, 0)، حيث بلغت قيمة المعيار عند هذه التوليفة 0.116 تقريباً. إذ يشير هذا الترتيب إلى أن: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (المتغير التابع) LNRGDP يتطلب تباطؤاً واحداً (1)، والإيرادات النفطية LNROR وسائر المتغيرات الاقتصادية المستقلة تتطلب تباطؤاً واحداً (1)، بينما لا يتطلب معدل التضخم LNINF والمتغير الوهمي DUM تباطؤ عند الفترة (0).

4. النتائج والمناقشة

4. 1. اختبار الحدود Bounds Test

يؤكد هذا الاختبار على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية في الدراسة، من خلال فحص فرضية العدم H_0 التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية بين المتغيرات، والفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود علاقة توازنية بين المتغيرات، والتي تثبت وجود التكامل المشترك Cointegration. إذ يجب أن تكون إحصائية F المحتسبة أكبر من القيمتين الحرجتين: الحد الأدنى (Bound I(0)) والحد الأعلى (Bound I(1)). لذلك فقد تم إيجاد نتائج اختبار الحدود بين متغيرات الدراسة، كما موضحه في الملحق (4).

حيث يتضح من الملحق(4) الجزء (A) أن قيمة إحصائية (F-statistic) المحتسبة قد بلغت 6.124634، وعند مقارنتها مع القيم الحرجة الواردة في الملحق (4) الجزء (B) تبين إن القيمة المحتسبة أكبر من الحد الأدنى I(0) والحد الأعلى I(1) للمستويات المعنوية (10%، 5%، 1%)، هذا يقود إلى رفض فرضية العدم H_0 التي تنفي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل. وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تثبت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة، مما يؤكد على وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات، حيث إنها تسلك سلوك متكامل (تصاحب بين السلاسل الزمنية المدروسة) في الأجل الطويل، وأن أي انحراف عن هذا التوازن في الأجل القصير يتم تصحيحه بمرور الزمن. مما يبرر صحة تقدير معلمات نموذج تصحيح الخطأ (ECM) للعلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل.

4. 3. تحليل ونتائج نموذج (ECM)

4. 3. 1. النموذج في الأجلين الطويل والقصير

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة فمن الواجب تقدير نموذج لقياس مستوى الاقتران بين الإيرادات النفطية والنمو الاقتصادي الحقيقي في العراق خلال المدة المختارة، ليتم الحصول على نتائج تقديرات نموذج (ECM) المشتق من نموذج (ARDL)، والموضحة في الملحق (5).

بينت النتائج التقديرية الموضحة في الملحق إلى وجود علاقة ديناميكية بين مرونة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي LNRGDP في العراق وتقلبات الإيرادات النفطية الحقيقية LNROR، كذلك فإن بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال مدة الدراسة. إذ يظهر معامل الإرجاع التأخير الزمني للناتج LNRGDP(-1) قيمة سالبة بلغت 0.52−، وذو دلالة معنوية حيث كانت قيمة p=0.0161 وهي أقل من 5%، مما يشير إلى مسار تصحيح ذاتي واضح، مما يعني أن جزءً كبيراً من تقلبات النمو السابقة يعاد امتصاصها بمرور الزمن في اتجاه التوازن. إذ تنخفض مرونة الناتج الحالي بنسبة 0.52−% نتيجة انخفاض الناتج في الفترة السابقة بنسبة 1% (على فرض ثبات باقي العوامل الأخرى). هذا الأمر يعكس طبيعة الاقتصاد العراقي المعتمد هيكلياً على تراكمات سابقة أكثر من اعتماده على مصادر جديدة للنمو الاقتصادي.

أما الإيرادات النفطية الحقيقية LNROR(-1) تظهر بمعامل موجب قوي بقيمة بلغت 1.19، وبدلالة إحصائية عالية جداً حيث بلغت p=0.0000 التي هي أقل من 5%، إذ يظهر أثر هذه الإيرادات في الأجل الطويل من خلال المعامل الموجب، بذلك فعند أي تغير في الإيرادات بنسبة 1% فإن مرونة الناتج الحقيقي الحالي سوف تنمو بنسبة 1.19% (على فرض ثبات باقي العوامل الأخرى). مما يكشف الدور النفط المؤثر لهذا المتغير فهو الأكثر تأثيراً في النشاط الاقتصادي، ويعزز فرضية أن الاقتصاد العراقي ريعي بطبيعته وأن النمو فيه مدفوع بالقطاع النفطي أكثر من كونه نابعاً من الإنتاج الحقيقي للقطاعات غير النفطية، ويرتبط هذا الإنتاج بدرجة شبه مباشرة بالتقلبات التي تحدث في الإيرادات النفطية الحقيقية.

كما إن النمو الأثر اللحظي لتغيرات النفط D(LNROR) ذو معامل إيجابي بلغ 0.83، بدلالة معنوية إذ كانت p=0.000، مما يعزز لذات الفكرة السابقة، حيث تؤثر التغيرات النفطية السنوية فورياً وبقوة في النمو الحقيقي، ليعكس الحساسية للنشاط الاقتصادي العراقي تجاه الأسواق النفطية الخارجية. حيث إن أي زيادة بنسبة 1% في الإيرادات السنوية يؤدي إلى زيادة مرونة الناتج الحالي بنسبة 0.83% (على فرض ثبات باقي العوامل الأخرى). إذ تتسرب تأثير النفط في النشاط الاقتصادي الحقيقي في العراق، عبر قناة الإنفاق الحكومي بسبب الدور المحوري الذي تلعبه المالية العامة في العراق في نقل أثر الريع النفطي إلى الاقتصاد الحقيقي.

في الجانب المالي للفترة السابقة LNFB(-1) (نسبة الاقراض/الاقتراض الحكومي) فإنه يظهر بأثر سلبي عبر معامل المتغير، والذي بلغت قيمته 0.02−، و بدلالة إحصائية بلغت p=0.0118، إذ إن أي أن تغير في LNFB(-1) بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض مرونة نمو الناتج الحقيقي بنسبة 0.02−% (على فرض ثبات باقي العوامل الأخرى). مما يشير إلى أن اتساع العجز المالي يضعف النمو الاقتصادي الحقيقي العراقي في الأجل الطويل. كما بلغ الأثر اللحظي للجانب المالي معامل − 0.03، وبدلالة معنوية إذ p=0001 كانت أقل من 5%، ليشير إلى أن التدهور المالي أو تدني مستوى الانضباط المالي ينعكس مباشرة في الاقتصاد العراقي، وهو ما يتسق مع اعتماد السياسة المالية اعتماد شبه كامل على الإيرادات النفطية.

بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي LNRER(-1) فقد ظهر بمعامل موجب بلغ 0.91، وغير معنوي إحصائياً إذ إن p=0.1205، مما يعني أن التحركات في القدرة التنافسية الحقيقية لم تكن من العوامل المحددة والمؤثرة في نمو الناتج الحقيقي خلال مدة الدراسة، على الرغم من أن الإشارة الموجبة قد تعكس بعض الأثر في فترات تحسن القوة الشرائية للدينار العراقي، والذي قد يعود بسبب وجود سياسة سعر صرف مدارة بشكل نسبي من قبل البنك المركزي العراقي، وضعف تأثير قوى السوق في هذا السعر، يرافق ذلك تأثير غير مباشر للسياسة المالية عبر تحديد سعر الصرف الرسمي بين البنك والحكومة، فضلاً عن محدودية أثر التنافسية الخارجية بسبب ضعف الصادرات غير النفطية في العراق.

كما يظهر متغير التضخم LNINF بدلالة غير معنوية (p=0.6616) وذو معامل ضعيف بلغ 0.09، مما يشير إلى أن التغيرات السعرية لم تكن محرك أساسي في النشاط الاقتصادي في العراق، بالمقارنة بالعوامل النفطية والمالية. كذلك تعكس هذه النتيجة أن حقيقة التضخم في العراق غالباً ما يكون مستورداً أو ناتجاً عن اختناقات عرض أكثر من كونه مرتبطاً بتوسع الطلب الكلي، نتيجة الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي الذي يدفعه للاستيراد بدلاً من الاعتماد الذاتي على قطاعات الإنتاجية المحلية. كذلك نتيجة تدخلات السياستين النقدية والمالية في التحكم بسعر الصرف الرسمي الذي ينعكس في معدلات التضخم بالعراق.

بالنسبة للصدمة الهيكلية المتمثلة بالمتغير الوهمي DUM الذي يعبر عن الاضطرابات الأمنية والسياسية فقد بلغ معامله 0.02−، وبدلالة غير معنوية (p=0.8434)، مما يشير إلى أن هذا المتغير لم يترك أثراً واضحاً أو قابلاً للقياس في الناتج المحلي الحقيقي العراقي. قد يرجح ذلك أن يكون أثره قد جرى امتصاصه أو تحييده عبر القناة المالية المرتبطة بالإيرادات النفطية، التي تبقى محرك هام للنشاط الاقتصادي في العراق.

النتيجة الأهم اقتصادياً هي قوة أثر الإيرادات النفطية ما يدل على هشاشة القاعدة الإنتاجية وعدم مرونة الاقتصاد العراقي تجاه التقلبات الخارجية، ويزداد هذا الاستنتاج قوة بالنظر إلى وجود ثابت سالب (C = -7.70) عند دلالة معنوية (p=0.0260 < 0.05). هذا الأمر يشير إلى أن غياب الإيرادات النفطية سيترك أثراً في نمو الناتج الحقيقي عند مستوى منخفض جداً أو سالب افتراضياً، أي أن الأنشطة الاقتصادية في العراق عاجزة عن إنتاج مستويات تنموية دون دعم الإيرادات النفطية.

بالنسبة للمعايير الإحصائية الواردة في الملحق (5) فإن قيمة R^2 بلغت 84%، التي تشير إلى تفسير جيد للنموذج المقدر ضمن نماذج السلاسل الزمنية، أي أن المتغيرات الاقتصادية الداخلة في النموذج تفسر 84% من تغيرات النمو الحقيقي في العراقي، أما الباقي من النسبة البالغة 16% فإنها تفسر تغيرات النمو نتيجة عوامل أخرى غير مستخدمة في النموذج. كما بلغت إحصائية Durbin-Watson 2.21 التي هي قيمة محتسبة قريبة من 2 (القيمة المعيارية للإحصائية)، مما يشير إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي من الدرجة الأولى، مما يدعم مصداقية النتائج التقديرية للنموذج. كما أن دلالة F-statistic الكلية البالغة 12.39212، ذو معنوية إحصائية حيث إن p=0.000001، مما يؤكد المعنوية الكلية للنموذج المقدر، وأن المتغيرات تفسر التحركات في نمو الناتج الحقيقي.

4. 3. 2. تحليل معامل تصحيح الخطأ

عند تقدير نموذج (ECM) يتم الحصول على معامل التصحيح COINTEQ، الموضح في الملحق (6).

إذ أكدت نتائج نموذج (ECM) على وجود علاقة توازنية طويل الأجل بين النمو الحقيقي D(LNRGDP) والإيرادات النفطية D(LNROR) والمتغيرات المصاحبة المتمثلة بـ D(LNFB) و D(LNRER)، من خلال معامل تصحيح الخطأ COINTED الذي بلغ 0.519030−، وهو معامل سالب وقوي الدلالة الإحصائية حيث (p=0.0000 < 0.05)، حيث يشير هذا المعامل إلى أن 51.9% من الاختلالات قصيرة الأجل يتم تصحيحها خلال 1.93 وحدة زمنية (أي خلال سنة و11 شهر)، ما يؤكد سرعة عودة النمو الحقيقي إلى مسار التوازن كلما حدثت تقلبات نفطية أو مالية. كما تظهر معاملات الأجل القصير لكل من التقلبات النفطية وصافي الاقراض/الاقتراض وسعر الصرف الحقيقي (البالغة 0.83 و0.02− و0.58 على التوالي) أنها تترك أثار فورية ومباشرة وقوية على النمو الحقيقي في العراق، وهو ما يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات قصيرة الأجل المرتبطة بشكل رئيسي بدورة أسعار النفط والتوسع أو الانكماش المالي للموازنة العراقية، مما يعكس طبيعة الاقتصاد الريعي وهشاشته تجاه التقلبات النفطية.

4. 4. الاختبارات التشخيصية Diagnostic Tests

4. 4. 1. اختبارات المشكلات القياسية

يعد التحقق من خلو النموذج المقدر من المشكلات القياسية خطوة ضرورية من أجل ضمان موثوقية النتائج ودقة الاستنتاجات الإحصائية. إذ يعتمد استقرار النموذج و صلاحية المعاملات المقدرة على مدى التحقق من فروض الانحدار الكلاسيكي، ولا سيما غياب مشكلات الارتباط الذاتي Serial Correlation، وتجانس التباين Heteroskedasticity، واتباع البواقي للتوزيع الطبيعي Normality. بهدف التأكد من سلامة نموذج (ECM) تم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية على بواقي النموذج، كما موضح في الملحق (7).

حيث أظهرت نتائج الاختبارات التشخيصية أن القيم الاحتمالية .Prob للاختبارات الثلاثة جاءت على التوالي (0.4932، 0.4211، 0.7476)، والتي هي جميعها أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، بذلك يتم قبول فرضية العدم H_0 لكل اختبار، مما يشير إلى خلو النموذج من المشكلات القياسية الثلاث. وتدل هذه النتائج على إن نموذج (ECM) يتمتع بدرجة عالية من الاتساق الإحصائي، مما يعزز من موثوقية المعاملات المقدرة ويجعل النتائج المستخلصة صالحة للاستخدام في التحليل الاقتصادي.

4. 4. 2. استقرارية معاملات النموذج

يتم تقييم استقرارية معاملات النموذج Model Stability عبر اختباري Cumulative Sum of Recursive Residuals Test (CUSUM Test) و Cumulative Sum of Squares of Recursive Residuals Test (CUSUMSQ Test)، والموضحة نتائجهما بالشكل (2) الأتي:

شكل 2: نتائج اختبار استقرارية معاملات النموذج

A. CUSUM Test

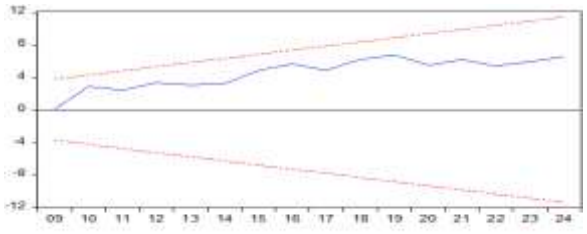

B. CUSUMSQ Test

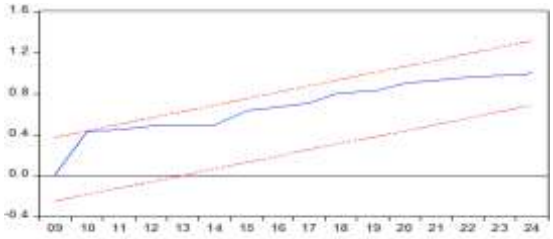

المصدر: تم اعداد الشكل من قبل الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 13.

يتضح من الشكل (2) الأتي:

أ. **اختبار الاستقرار CUSUM Test:** يظهر الجزء (A) من الشكل أن خط مجموع البواقي التراكمي (الخط الأزرق) بقي ضمن الحدود الحرجة (الخطين المتقطعين الأحمر) طوال فترة الاختبار. وهذا يشير بوضوح إلى استقرار معاملات النموذج عبر الزمن، وعدم وجود تغيرات بنيوية كبيرة تؤثر في اتساق تقديرات النموذج، وإمكانية الاعتماد على معاملات الأجل القصير والطويل في التحليل الاقتصادي. إذن النموذج المقدر مستقر من الناحية الهيكلية وفق اختبار CUSUM.

ب. **اختبار الاستقرار CUSUMSQ Test:** يظهر الجزء (B) من الشكل أن خط مجموع مربعات البواقي التراكمي (الخط الأزرق) يبقي ضمن الحدود الحرجة خلال معظم فترة الاختبار، ويقترب تدريجياً من الحد الأعلى دون أن يتجاوزه. بذلك لا توجد دلائل على عدم استقرار معاملات النموذج عبر الزمن، ولكن يوجد ارتفاع تدريجي في التذبذب البنيوي، مما يعكس حساسية النمو الاقتصادي لتقلبات النفط والسياسة المالية في العراق. كما يبقى النموذج مقبولاً ومستقراً إحصائياً طالما لم يتجاوز الخط الأزرق الحدود الحرجية. إذن وفق اختبار CUSUMQ فإن النموذج مستقر، مع وجود درجة بسيطة من التوتر البنيوي.

الخاتمة:

نتائج التحليل القياسي المعتمد على نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، والمصاغ ضمن منهجية ARDL(1, 1, 1, 1, 0, 0)، أكد على الطبيعة الريعية والهيكلية لاقتصاد العراق خلال المدة (1992–2024). وقد أظهر اختبار الحدود Bound Test، بقيمة إحصائية F = 6.124634 إنها تجاوزت مستويات الدلالة الحرجة، لتشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل Long-run Cointegration بين نمو الناتج المحلي الحقيقي والمتغيرات المتمثلة بالإيرادات النفطية والأوضاع المالية وسعر الصرف.

بالإمكان تلخيص أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة في النقاط التالية:

1. تعد الإيرادات النفطية هي المحدد الأقوى والأكثر معنوية للنمو الحقيقي في الأجلين الطويل والقصير على حدٍ سواء، حيث يشير معاملها طويل الأجل الذي بلغ 1.19 إلى مرونة مفرطة للنمو تجاه التقلبات النفطية، مؤكداً أن النمو المحقق هو نمو كمي غير مستدام مدفوع بالريع، وليس نمواً نوعياً ناتجاً عن توسع حقيقي في القطاعات الإنتاجية غير النفطية العراقية.

2. على الرغم من هشاشة الاقتصاد العراقي فقد أثبتت قوة معامل تصحيح الخطأ 0.519− أن الاقتصاد يمتلك درجة عالية من السرعة لتسوية الاختلالات قصيرة الأجل، إذ يتم تعديل نحو 51.9% من الانحراف عن التوازن الهيكلي خلال فترة عامين تقريباً، مما يشير إلى حساسية الاستجابة الحكومية والمؤسسية للتقلبات المالية، حتى وإن كانت هذه الاستجابة سريعة ولكنها غير موجهة نحو تنويع القاعدة الإنتاجية.
3. أكد المعامل السلبي والمهم إحصائياً للحد الثابت في نموذج (ECM) والبالغ (C = −7.70) ضعف القاعدة الإنتاجية الذاتية، مما يفسر ارتهان النمو بشكل كامل للإيرادات النفطية حيث يشير بوضوح إلى أن غياب الريع يقود الاقتصاد العراقي إلى انكماش عميق.
4. كشفت النتائج عن أن الأثر المعنوي والدال إحصائياً للعجز المالي LNFB في الأجلين القصير والطويل، على تأكيد أن القناة المالية (الإنفاق الحكومي) هي حلقة النقل الأساسية لتأثير الريع على النشاط الحقيقي في العراق، بينما ظهرت المتغيرات السعرية (سعر الصرف الحقيقي والتضخم) وغير الاقتصادية (الأمنية والسياسية) كعوامل ثانوية غير قادرة على تغيير الاتجاه طويل الأجل، مما يوجه تركيز السياسة الاقتصادية بالدرجة الأولى نحو الانضباط المالي العام

بناءً على النتائج القياسية والاستنتاجات المستخلصة، تستدعي الضرورة الاقتصادية تبني حزمة من التوصيات الاستراتيجية لمعالجة المرض الهولندي ولعنة الموارد التي تحاكيها النتائج:

1. **تبني سياسة مالية منضبطة ومضادة للدورة:** الانتقال إلى قواعد مالية Fiscal Rules صارمة تركز على كفاءة الإنفاق وتحويله من نمط الاستهلاك الجاري والتبذيري إلى الاستثمار المنتج، وتفعيل أدوات الاستقرار المالي مثل الصناديق السيادية Sovereign Wealth Funds لامتصاص صدمات النفط وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي.
2. **التنويع البنيوي الموجه:** يجب حماية القدرة التنافسية للقطاعات غير النفطية القابلة للتصدير في العراق، عبر سياسات سعر صرف حقيقي فعالة، ودعم الصناعة والزراعة لتعزيز توليد نمو مستقل قادر على توليد دخل غير نفطي.
3. **إصلاحات مؤسسية عميقة:** لا يمكن فصل الاستدامة الاقتصادية عن الحوكمة Governance ومكافحة الفساد، التي تعد ركائز أساسية لخفض الكلفة التشغيلية وتحسين بيئة الأعمال، مما يضمن أن الاستثمارات الجديدة تترجم إلى نمو حقيقي ومستدام في الاقتصاد العراقي.

قائمة المراجع

المراجع العربية

البنك المركزي العراقي. (2000–2024). *النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2000–2024)*. بغداد: المديرية العامة للإحصاء والابحاث.

أوابك. (2000–2024). *تقرير الأمين العام السنوي للمدة (2000–2024)*. الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

جعفر صادق سفر، و عبد الحميد سليمان ظاهر. (2020). تحليل وقياس أثر الصدمات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004–2018). *مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو، 8*(4)، 629–642. doi:https://doi.org/10.26436/hjuoz.2020.8.4.651

سمية بلقاسمي، و منال بلقاسم. (2015). تقلبات أسعار النفط وأثرها على النمو الاقتصادي للدول المصدرة

للنفط: دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990–2014). *مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، 2*(2)، 108–126.

هيفاء يوسف سليمان، سعد عبد نجم العبدلي، و عماد عاشور محمد. (2023). تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية وبعض مؤشرات النمو في الاقتصاد العراقي للفترة (2004–2020). *مجلة الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء.، عدد خاص*، 298–312.

وزارة التخطيط العراقية. (1992–2023). *المجموعة الإحصائية السنوية (1992–2023)*. بغداد: هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية.

وزارة التخطيط العراقية. (2000–2023). *الأرقام القياسية لأسعار المستهلك للمدة (2000–2023)*. بغداد: هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية.

المراجع الأجنبية

Abdlaziz, R. A., Naseem, N. A., & Slesman, L. (2018). Dutch Disease Effect of Oil Price on Agriculture Sector: Evidence from Panel Cointegration of Oil Exporting Countries. *International Journal of Energy Economics and Policy, 8*(5), 241-250.

Andersen, J. J., & Aslaksen, S. (2013). Oil and Political Survival. *Journal of Development Economics, 100*(1), 89-106. https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2012.08.008

Auty, R. (1993). *Sustaining Development in Mineral Economies: The Resource Curse Thesis* (1st Edition ed.). London: Routledge. https://doi.org/10.4324/9780203422595

Badeeb, R. A., Lean, H., & Clark, J. (2017). The Evolution of the Natural Resource Curse Thesis: A Critical Literature Survey. *Resources Policy, 51*, 123-134. https://doi.org/10.1016/j.resourpol.2016.10.015

Binuomote, S. O., Odeniyi, K. A., & Farayola, C. O. (2012). Econometric Estimation of Rice Import Demand in Nigeria (1970-2008): An Application of Autoregressive Distributed Lags (ARDL) Modelling Approach to Cointegration. *Continental J. Agricultural Economics, 6*(2), 1-8. https://doi.org/10.5281/zenodo.81029

Brooks, C. (2019). *Introductory Econometrics for Finance* (4th ed.). Cambridge: Cambridge University Press. https://doi.org/10.1017/9781108524872

Collier, P., & Hoeffler, A. (2004). Greed and Grievance in Civil War. *Oxford Economic Papers, 56*(4), 563-595. https://doi.org/10.1093/oep/gpf064

Corden, W. M., & Neary, J. P. (1982). Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy. *The Economic Journal, 92*(368), 825-848. Retrieved from http://www.jstor.org/stable/2232670

Cust, J., Devarajan, S., & Mandon, P. (2022). Dutch Disease and the Public Sector: How Natural Resources Can Undermine Competitiveness in Africa. *Journal of African Economies, 31*(1), i10-i32. https://doi.org/10.1093/jae/ejac017

Cust, James; Mihalyi, David. (2017). *Evidence for a Presource Curse? Oil discoveries, Elevated Expectations, and Growth Disappointments.* New York: World Bank Policy Research Working Paper.

Engle, R. F., & Granger, C. W. (1987). Co-Integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing. *Econometrica, 55*(2), 251-276. https://doi.org/10.2307/1913236

Curse. *The Economic Journal, 116*(508), 1-20. https://doi.org/10.1111/j.1468-0297.2006.01045.x

Mien, E., & Goujon, M. (2022). 40 Years of Dutch Disease Literature: Lessons for Developing Countries. *Comparative Economic Studies, 64*, 351-383. https://doi.org/10.1057/s41294-021-00177-w

Pain, H. J. (2005). *The Physics of Vibrations and Waves* (6 ed.). Chichester, UK: John Wiley & Sons.

Palma, J. G. (2008). De-Industrialization, 'Premature' De-Industrialization and the Dutch Disease. *The New Palgrave Dictionary of Economics, 1*(1), 400-406. https://doi.org/10.1007/978-1-349-58802-2_368

Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships. *Journal of Applied Econometrics, 16*(3), 289-326. https://doi.org/10.1002/jae.616

Reisinezhad, A. (2024). The Dutch Disease Revisited: Consistency of Theory and Evidence. *Environmental and Resource Economics, 87*, 553-603. https://doi.org/10.1007/s10640-023-00827-w

Robinson, J. A., Torvik, R., & Verdier, T. A. (2006). Political Foundations of the Resource Curse. *Journal of Development Economics, 79*(2), 447-468. https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2006.01.008

Ross. (2012). *The Oil Curse: How Petroleum Wealth Shapes the Development of Nations* (STU-Student Edition ed.). Princeton University Press.

Ross, M. L. (2015). What Have We Learned about the Resource Curse? *Annual Review of Political Science, 18*, 239-

Fadare, S. O., Oladipo, O., & Agama, E. (2025). Oil Price Shocks and Economic Growth in Oil Exporting Countries: A Case Study of a Small Open Economy. *International Journal of Energy Economics and Policy, 15*(2), 260-269. https://doi.org/10.32479/ijeep.18284

Goldstein, H., Poole, C. P., & Safko, J. L. (2001). *Classical Mechanics* (3 ed.). New York, USA: Addison-Wesley.

Gujarati, D. (2014). *Econometrics by Example* (2nd ed.). USA: Bloomsbury Publishing.

Gylfason, T., Herbertsson, T. T., & Zoega, G. (1999). A Mixed Blessing: Natural Resources and Economic Growth. *Macroeconomic Dynamics*, 204-225. https://doi.org/10.1017%2FS1365100599011049

Hodler, R., Lechner, M., & Raschky, P. A. (2023). Institutions and the Resource Curse: New Insights from Causal Machine Learning. *Plos One, 18*(6), 1-20. https://doi.org/10.1371/journal.pone.0284968

IEA. (2000-2023, 11 10). *International Energy Agency*. Retrieved from Energy System of Iraq: https://www.iea.org/countries/iraq/oil

IMF. (1992-2024, 11 15). *International Monetary Fund*. Retrieved from Access to Macroeconomic & Financial Data: http://data.imf.org

Jearl, W. (2022). *Fundamentals of Physics* (Twelfth ed.). New York, USA: John Wiley & Sons.

Kai, C., & Lee, D. (2023). Commodity Currency Reactions and the Dutch Disease: the Role of Capital Controls. *Empirical Economics, 27*, 1-25. https://doi.org/10.1007/s00181-023-02423-9

Mehlum, H., Moene, K., & Torvik, R. (2006). Institutions and the Resource

Economic Perspectives, *30*(1), 161-184. https://doi.org/10.1257/jep.30.1.161

WB. (1992-2024, 11 10). *The World Bank*. Retrieved from World Development Indicators: http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators

Wooldridge, J. M. (2016). *Introductory Econometrics: A Modern Approach* (6th ed.). New York: Cengage Learning.

Yusuf, B. K., & Scanlan, R. H. (1991). Resonance, Tacoma Narrows Bridge Failure, and Undergraduate Physics Textbooks. *American Journal of Physics*, *59*(2), 118-124. https://doi.org/10.1119%2F1.16590

Transliteration of Arabic References:

al-Bank al-Markazī al-‘Irāqī. (2000 – 2024). al-Nasharāt al-iḥṣā’īyah al-sanawīyah lil-muddah (2000 – 2024). Baghdād : al-Mudīrīyah al-‘Āmmah lil-Iḥṣā’ wa-al-Abḥāth.

Awābik. (2000-2024). taqrīr al-Amīn al-‘āmm al-Sanawī lil-muddah (2000 – 2024). al-Kuwayt : Munaẓẓamat al-aqṭār al-‘Arabīyah al-Muṣaddirah lil-Bitrūl.

Hayfā’ Yūsuf Sulaymān, Sa‘d ‘Abd Najm al-‘Abdalī, wa ‘Imād ‘Āshūr Muḥammad. (2023). taḥlīl al-‘alāqah bayna al-īrādāt al-nafṭīyah wa-ba‘ḍ Mu’ashshirāt al-numūw fī al-iqtiṣād al-‘Irāqī lil-fatrah (2004 – 2020). Majallat al-Idārah wa-al-iqtiṣād / Jāmi‘at Karbalā’., ‘adad khāṣṣ, 298-312.

Ja‘far Ṣādiq Sifr, wa ‘Abd al-Ḥamīd Sulaymān Ẓāhir. (2020). taḥlīl wa-qiyās Athar al-Ṣadamāt al-iqtiṣādīyah ‘alá al-numūw al-iqtiṣādī fī al-‘Irāq lil-muddah (2004-2018). Majallat al-‘Ulūm al-Insānīyah li-Jāmi‘at Zākhū, 8 (4), 629-642. doi : https : / / doi. org / 10. 26436 / hjuoz. 2020. 8. 4. 651 Sumayyah blqāsmy, wa Manāl Balqāsim. (2015). Taqallubāt as‘ār al-nafṭ wa-atharuhā

259. https://doi.org/10.1146/annurev-polisci-052213-040359

Sachs, J. D., & Warner, A. M. (2001). The Curse of Natural Resources. *European Economic Review*, *45*(4-6), 827-838. https://doi.org/10.1016/S0014-2921(01)00125-8

Sachs, Jeffrey D.; Warner, Andrew M. (1995). *Natural Resource Abundance and Economic Growth.* USA: National Bureau of Economic Research. doi:10.3386/w5398

Siddiki, J. (2010). Demand for Money in Bangladesh: a Cointegration Analysis. *Applied Economics*, *32*(15), 1977-1984. https://doi.org/10.1080/00036840050155904

Taylor, J. R. (2004). *Classical Mechanics.* New York, USA: University Science Books.

The Fed. (2000-2025, 11 9). *The Federal Reserve*. Retrieved from Crude Oil Production for Iraq: https://fred.stlouisfed.org/series/IRQNGDPMOMBD

The Fed. (2004-2024, 11 9). *The Federal Reserve*. Retrieved from Central Government Net Lending/borrowing (central Govt Fiscal Balance) for Iraq: https://fred.stlouisfed.org/series/IRQGCXCNLGDPGDPPT

van der Ploeg, F. (2011). Natural Resources: Curse or Blessing? *Journal of Economic Literature*, *49*(2), 366-420. https://doi.org/10.1257/jel.49.2.366

Van Der Ploeg, F., & Poelhekke, S. (2016). The Impact of Natural Resources: Survey of Recent Quantitative Evidence. *The Journal of Development Studies*, *53*(2), 205-216. https://doi.org/10.1080/00220388.2016.1160069

Venables, A. J. (2016). Using Natural Resources for Development: Why Has It Proven So Difficult? *Journal of*

ʻalá al-numūw al-iqtiṣādī lil-duwal al-Muṣaddirah lil-Nafṭ : dirāsah qiyāsīyah li-ḥālat al-Jazāʼir (1990-2014). Majallat Dirāsāt wa-abḥāth iqtiṣādīyah fī al-ṭāqāt al-mutajaddidah, 2 (2), 108-126.

Wizārat al-Takhṭīṭ al-ʻIrāqīyah. (1992-2023). al-Majmūʻah al-iḥṣāʼīyah al-sanawīyah (1992-2023). Baghdād : hyʼh al-Iḥṣāʼ wa-nuẓum al-maʻlūmāt al-jughrāfīyah.

Wizārat al-Takhṭīṭ al-ʻIrāqīyah. (2000 – 2023). al-arqām al-qiyāsīyah lʼsʻār al-mustahlik lil-muddah (2000 – 2023). Baghdād : hyʼh al-Iḥṣāʼ wa-nuẓum al-maʻlūmāt al-jughrāfīyah.

الملحق 1: توصيف المتغيرات الاقتصادية ومبررات اختيارها للنموذج القياسي

نوع المتغيرات	الاسماء الاصطلاحية للمتغيرات		الترميز	التوصيف والمبرر الاقتصادي	وحدة القياس
	اللغة العربية	اللغة الإنجليزية			
تابع	المعدل السنوي للنمو الاقتصادي الحقيقي (100=2010)	Real GDP Growth Rate	RGDP	يمثل المتغير المستجيب Response Variable الرئيسي، والذي تسعى الدراسة لتقدير أثر تقلبات الإيرادات النفطية عليه. فهو من أهم مؤشرات النمو والتنمية الاقتصادية في العراق.	نسبة مئوية
مستقلة	معدلات التغير السنوية للإيراد النفطي الحقيقي (100=2010)	Real Oil Revenue Growth Rate	ROR	يمثل المتغير الرئيسي للتقلب النفطي في الاقتصاد العراقي، إذ يعكس أثر تقلبات أسعار النفط الخارجية، فهي القوة الريعية المحرك الرئيسي للاقتصاد العراقي. كما إن هذا المتغير يعبر عن مدى توفر لعنة الموارد.	نسبة مئوية
	معدلات التغير السنوية لصافي الإقراض/الاقتراض الحكومة المركزية (عجز أو فائض الموازنة المالية)	Central Government Net Lending/Borrowing Growth Rate (Fiscal Balance: Deficit or Surplus	FB	يمثل الاستجابة المالية Fiscal Response لتقلبات الإيرادات النفطية، فهذا المتغير هو آلية النقل Transmission التي تظهر كيف تستخدم الحكومة الريع أو تعالج نقصه، مما يؤثر على النمو الاقتصادي في العراق.	نسبة مئوية
	معدلات التغير السنوية لسعر الصرف الحقيقي (100=2010)	Real Exchange Rate Growth Rate	RER	يمثل المتغير المعبر عن "المرض الهولندي"، فيتم إدراجه لاختبار فيما إذا كانت التقلبات النفطية تؤثر في النمو عبر تضخيم قيمة العملة الحقيقية للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي ، مما يؤدي لتدهور التنافسية في العراق.	نسبة مئوية
	معدلات التضخم السنوية مستخرج من الأرقام القياسية لأسعار المستهلك (100=2010)	Annual Inflation Rate	INF	يمثل الآلية النقدية والضغوط الداخلية الناتجة عن تدفق الإيرادات وزيادة الإنفاق الحكومي. فالتضخم هو مؤشر تحكمي يبين ضغوط الطلب في الاقتصاد العراقي.	نسبة مئوية
	المتغير الوهمي (الأمني–السياسي)	Dummy Variable (Security–Political)	DUM	يمثل الأوضاع الأمنية والسياسية في العراق، يأخذ القيمة (1) للفترات المستقرة و(0) للفترات غير المستقرة. حيث يلتقط هذا المتغير الانقطاعات الهيكلية غير الاقتصادية كالحروب وعدم الاستقرار في الوضع العام في العراق خلال مدة الدراسة.	متغير نوعي ثنائي القيمة (0-1)

المصدر: من إعداد الباحث.

الملحق 2: نتائج اختبار (ADF) بالاستناد إلى معيار (AIC)

المستويات والصيغ / المتغيرات	I(0) المستوى			I(1) الفرق الأول		
	Intercept	Trend and Intercept	None	Intercept	Trend and Intercept	None
LNRGDP	0.0000	0.0002	0.5446	0.0000	0.0002	0.0000
LNROR	0.0827	0.2591	0.8886	0.0000	0.0005	0.0000
LNFB	0.0011	0.0052	0.0001	—	—	—
LNRER	0.0818	0.0614	0.0549	0.0000	0.0001	0.0000
LNINF	0.1191	0.1352	0.0017	0.0002	0.0015	0.0000

الملحق 3: نتائج اختبار (PP) بالاعتماد على Newey-West corrections

المستويات / والصيغ / المتغيرات	المستوى I(0)			الفرق الأول I(1)		
	Intercept	Trend and Intercept	None	Intercept	Trend and Intercept	None
LNRGDP	0.0000	0.0001	0.4047	0.0001	0.0000	0.0000
LNROR	0.0055	0.0074	0.6246	0.0000	0.0000	0.0000
LNFB	0.0000	0.0000	0.0001	—	—	—
LNRER	0.1584	0.0831	0.2020	0.0000	0.0000	0.0000
LNINF	0.2105	0.1367	0.0397	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: تم اعداد الملحقين (2 و3) من قبل الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 13.

الملحق 4: نتائج اختبار الحدود وقيمته الحرجة

A. Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 5
Trend type: Rest. constant (Case 2)
Sample size: 32

Test Statistic	Value
F-statistic	6.124634

B. Bounds Critical Values

	10%		5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	2.407	3.517	2.910	4.193	4.134	5.761
35	2.331	3.417	2.804	4.013	3.900	5.419
Asymptotic	2.080	3.000	2.390	3.380	3.060	4.150

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر: تم اعداد الملحق من قبل الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 13.

الملحق 5: نتائج تقديرات نموذج (ECM) في الأجلين الطويل والقصير

Dependent Variable: D(LNRGDP)
Method: ARDL
Date: 11/18/25 Time: 18:17
Sample: 1993 2024
Included observations: 32
Dependent lags: 1 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (1 max. lags): LNROR LNFB LNRER LNINF DUM
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 32
Selected model: ARDL(1,1,1,1,0,0)
HAC standard errors & covariance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNRGDP(-1)*	-0.519930	0.199356	-2.608043	0.0161
LNROR(-1)	1.185038	0.216302	5.478619	0.0000
LNFB(-1)	-0.018217	0.006636	-2.745247	0.0118
LNRER(-1)	0.914820	0.566379	1.615207	0.1205
LNINF**	0.092024	0.207402	0.443699	0.6616
DUM**	-0.018986	0.094993	-0.199865	0.8434
C	-7.70051	3.225762	-2.387191	0.0260
D(LNROR)	0.832886	0.159060	5.236294	0.0000
D(LNFB)	-0.029963	0.006355	-4.714647	0.0001
D(LNRER)	0.577014	0.508076	1.135683	0.2683

R-squared	0.835242	Mean dependent var	-0.016665
Adjusted R-squared	0.767841	S.D. dependent var	0.469636
S.E. of regression	0.226284	Akaike info criterion	0.116259
Sum squared resid	1.126502	Schwarz criterion	0.574301
Log likelihood	8.139862	Hannan-Quinn criter.	0.268087
F-statistic	12.39212	Durbin-Watson stat	2.21442
Prob(F-statistic)	0.000001		

* p-values are incompatible with t-bounds distribution.
** Zero-lag variable.

المصدر: تم اعداد الملحق من قبل الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 13.

الملحق 6: تقدير معامل التصحيح COINTEQ

Dependent Variable: D(LNRGDP)
Method: ARDL
Date: 11/18/25 Time: 18:17
Sample: 1993 2024
Included observations: 32
Dependent lags: 1 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (1 max. lags): LNROR LNFB LNRER LNINF DUM
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 32
Selected model: ARDL(1,1,1,1,0,0)
HAC standard errors & covariance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.519930	0.070386	-7.386807	0.0000
D(LNROR)	0.832886	0.093313	8.925687	0.0000
D(LNFB)	-0.029963	0.003258	-9.197494	0.0000
D(LNRER)	0.577014	0.130987	4.405127	0.0001

R-squared	0.835242	Mean dependent var	-0.016665
Adjusted R-squared	0.817589	S.D. dependent var	0.469636
S.E. of regression	0.200580	Akaike info criterion	-0.258741
Sum squared resid	1.126502	Schwarz criterion	-0.075524
Log likelihood	8.139862	Hannan-Quinn criter.	-0.198010
F-statistic	47.31535	Durbin-Watson stat	2.214412
Prob(F-statistic)	0.000000		

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: تم اعداد الملحق من قبل الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 13.

الملحق 7: نتائج الاختبارات التشخيصية على البواقي

نوع المشكلة القياسية	اسم الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية Prob.	القرار عند $\alpha = 0.05$	التفسير الإحصائي
التوزيع الطبيعي Normality	Jarque–Bera	1.43364	0.4932	قبول H_0	البواقي تتبع توزيعاً طبيعياً تقريباً
الارتباط الذاتي Serial Correlation	Breusch-Godfrey LM Test	0.673301	0.4211	قبول H_0	لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي
تجانس التباين Heteroskedasticity	ARCH	0.105517	0.7476	قبول H_0	تباين البواقي متجانس عبر الزمن

المصدر: تم اعداد الملحق من قبل الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 13.